



قطر سينما

إدارة الأصول الثابتة

دليل السياسات والإجراءات

٢٠٢٤ أغسطس



معلومات الوثيقة وتاريخ المراجعة:

ادارة الأصول الثابتة	اسم الوثيقة
١.٠	الإصدار
قيد التنفيذ (سارية المفعول)	الحالة
مكتب رسل بدفورد و شركاه	الكاتب
٢٠٢٤/٨/٢٠	تاريخ الإنشاء
٢٩ سبتمبر ٢٠٢٤	تاريخ النفاذ

سجل التعديل:

الإصدار	التاريخ	تحديث من قبل (المسمى الوظيفي والقسم)	التغييرات المضمنة	تمت الموافقة عليها من قبل (المسمى الوظيفي والقسم)	تاريخ الموافقة

اعتماد السياسة :

الإسم	الصفة	التوقيع
جمال الدين البنا	المدير المالي	البنا .
عبد الرحمن نجدي	المدير العام	البنـ
علي اسحاق ال إسحاق	الرئيس التنفيذي	AS
محمد علي جمعة السليطي	رئيس مجلس الإدارة	الـ



١. صيانة سجل الأصول الثابتة

١.١. الغرض

الغرض من هذا الفصل هو وضع السياسات والمبادئ التوجيهية لتحديد وتوثيق ومراقبة الأصول الثابتة، وذلك وفقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة بها والممارسات الرائدة.

١.٢. تعريف

- هي الأصول التي يكون عمرها يدوم لأكثر من عام فإنها من الأصول الملموسة التي يمكن رؤيتها وتعامل معها، فإنها من مسماها ثابتة صعب تحويلها إلى أموال والتي من بينها المباني والأراضي والمعدات والآلات وما إلى ذلك، يتم الاعتماد عليها للتعرف على مقدار رأس المال المنشأة فإنها أصول رأس المال الخاص بأي منشأة.
- والأصل الثابت هو الذي عمره الافتراضي أكثر من عام ويزيد عن مبلغ ١٠٠٠ ريال قطري فيما عدا الأثاث فهو يعد من الأصول الثابتة مهما كانت قيمتها.

١.٣. السياسة التشغيلية

١.٢.١. وفقاً للمعيار المحاسبة الدولي رقم ٦ ، فإن الأصول الثابتة هي العناصر الملموسة التي:

- يحتفظ بها الشركة لاستخدامها في تطوير، أو توريد البضائع، أو الخدمات، أو للتأجير للآخرين، أو لأغراض إدارية؛ و
- من المتوقع أن تستخدمها الشركة خلال أكثر من فترة واحدة.

١.٢.٢. يجب على الشركة أن تعرف بتكلفة بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات كأصل فقط إذا كان:

- من المحتمل أن تتدفق الفوائد الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى الشركة؛
- يمكن قياس تكلفة البند بشكل موثوق؛
- للأصل وجود مادي؛
- له عمر افتراضي تقريري يتتجاوز سنة واحدة؛
- تكافئه تعادل أو تتجاوز رسولة الأصل المحدد في هذا القسم؛
- لم يتم شراؤه لإعادة بيعه لاحقاً؛ و
- لا يمثل المصارييف الخاصة بإصلاح أو صيانة أصل موجود يتم تحميشه على المصارييف، و
- تم تحويل المخاطر والمكافأة المرتبطة بالأصول إلى الشركة.

١.٢.٣. يتم الاعتراف بالعناصر مثل قطع الغيار، المعدات الاحتياطية، ومعدات الخدمة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عندما تستوفي تعريف الممتلكات والآلات والمعدات وإلا، فإن هذه العناصر تصنف كمخزون.

١.٢.٤. سجل الأصول الثابتة هو قاعدة بيانات تحتوي على جميع الأصول الثابتة المتاحة في الشركة، ويجب أن تشمل المعلومات التالية:

- الرقم التسلسلي للأصل والوصف؛
- اسم الأصل، العلامة التجارية، الطراز والشركة المصنعة؛
- فئة الأصل؛
- الموقع والمكافئ بحماية الأصل (القسم، القسم الفرعى، المستخدم)؛
- تاريخ الشراء؛
- التكلفة؛
- العمر الافتراضي / معدل الاستهلاك؛
- الاستهلاك المترافق؛
- صافي القيمة الدفترية.

١.٢.٥. يتحمل قسم المالية المسؤولة عن ضمان تحديث سجل الأصول الثابتة بانتظام بما في ذلك الإضافات، البيع، استبعاد الأصول، خروج الأصل من الخدمة، والتحويل.

١.٢.٦. يجب إدخال الممتلكات والآلات والمعدات في سجل الأصول الثابتة في النظام، بما في ذلك تحويل رصيد الحساب من حساب الأعمال الأساسية إلى حساب الأصول الثابتة، في غضون يومي عمل من وقت الموافقة النهائية على نموذج تقرير الأصول الثابتة.



١،٢،٧ . تشمل الأصول الثابتة للمجموعة، على سبيل المثال لا الحصر:

- الأراضي؛
- المباني؛
- الآلات؛
- المعدات؛
- برامج وأجهزة الحاسوب الآلي؛
- تحهيزات ومفروشات المكتب؛
- السيارات؛ و
- أصول أخرى



٢. رسمة الأصول الثابتة

١. إطار العمل والغرض

١.١.٢. التأكيد من أن جميع تكاليف الأصول الثابتة يتم رسمتها بدقة وفقاً لفترة الأصل ذات الصلة وتسجيلها في الفترة المحاسبية الصحيحة.

١.١.٣. وضع ضوابط مناسبة وضمان التوحيد في أنشطة شراء الأصول الثابتة عبر الشركة.

١.١.٤. التأكيد من أن شراء وإضافة الأصول الثابتة مخصوص أو مصرح به ويتم تسجيله بشكل مناسب وفي الوقت المناسب.

١.١.٥. طبقاً للسياسة المالية الغرض من السجل: تسجيل وحصر كافة العمليات المالية المتعلقة (بالموجودات) والأصول الثابتة التي يتم اقتناصها سواء نقدية أو عينية أو عن طريق مشاريع ممولة.

٢. السياسة التشغيلية

الاعتراف الأولى

٢.٢.١. وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٦، يجب أن يتم قياس الأصل الثابت الذي يستوفي شروط الاعتراف به كأصول في البداية بتكلفته. يتولى قسم المالية مراجعة طبيعة الأصل الثابت وتخصيص معرف فريد له ضمن حساب دفتر الأستاذ الغرافي للممتلكات والآلات والمعدات.

- ٢.٢.٢. تتضمن تكلفة الأصول الثابتة ما يلي:
 - سعر الشراء بعد الخصومات التجارية والتخفيفات.
 - أي تكاليف تتفق مباشرة لجعل الأصل جاهزاً للتشغيل في الموقع بالطريقة التي تتطلبها الشركة.
 - التقدير الأولي لتكلفة تشكيل وإزالة الأصل واستعادة الموقع الذي يقع فيه، والذي تتحمله الشركة إما عند شراء الأصل أو كنتيجة لاستخدام الأصل خلال فترة معينة لأغراض أخرى غير إنتاج المخزون خلال تلك الفترة.
 - تكاليف الاقتراض التي ترتبط بشكل مباشر بشراء أو بناء أو إنتاج الأصل (وإلا يتم استهلاكها على أساس زمني متناسب).
- ٢.٢.٣. تتضمن التكاليف المنسوبة مباشرة:
 - تكاليف مزايا الموظفين (كما هو محدد في لمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٩ مزايا الموظفين) الناتجة عن بناء أو شراء الأصل الثابت؛
 - تكاليف إعداد الموقع؛
 - تكاليف التسليم والمناولة الأولية؛
 - تكاليف التركيب والتجميع؛
 - تكاليف اختبار جاهزية الأصل للتشغيل، بعد خصم العائدات الناتجة عن بيع أي عناصر تنتج أثناء تحويل الأصل إلى ذلك الموقع والحالة (مثل العينات التي تنتج عند اختبار المعدات)؛ و
 - الأتعاب المهنية.

٢.٢.٤. التكاليف الإدارية العامة التي لا ترتبط بشكل مباشر بشراء أو بناء أو تشغيل الأصل يجب تحديدها كمصاريف عند تكبدها.

يتم تنفيذ العقارات أثناء البناء بالتكلفة مطروحاً منها أي خسارة انخفاض قيمة معترف بها. تشمل التكلفة الرسوم المهنية، وبالنسبة للأصول المؤهلة، يتم الاعتراف بتكلفه الاقتراض وفقاً للسياسة المحاسبية للشركة.

في نهاية كل فترة تقرير، تراجع الشركة القيمة الدفترية لأصولها الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن تلك الأصول قد تعرضت لخسائر تتعلق بانخفاض في قيمتها. وفي حالة وجود مثل هذا المؤشر، يقدر البائع القابل للاسترداد للأصل لتحديد مدى خسارة انخفاض القيمة (إن وجدت). وفي حال تقدر القيمة الاستردادية للأصل فردي، تقدر الشركة القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد التي يتبع إليها هذا الأصل. القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل مخصوص منها تكاليف البيع أو القيمة المتبقية للاستخدام أيهما أعلى. عند تقدير القيمة قيد الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بالأصل.

إذا قدرت القيمة القابلة للاسترداد للأصل (أو وحدة توليد النقد) بأقل من قيمتها الدفترية، تُخَصَّ القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى قيمتها القابلة للاسترداد. ثبُت خسارة انخفاض القيمة على الفور في قائمة الدخل (الربح أو الخسارة)، ما لم يُرحل الأصل ذي الصلة بمبلغ معاد تقديره ، وفي هذه الحالة يتم التعامل مع خسارة انخفاض القيمة على أنها انخفاض في إعادة التقييم.

المخزونات

وتدرج المخزونات بأقل من التكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقيق بعد إجراء البدل الواجب عن أي أصناف متقدمة وبطينة الحركة. تشمل التكلفة سعر الشراء ورسوم الاستيراد ومتناولة النقل والتكاليف المباشرة الأخرى المتکبدة في جلب المخزونات إلى موقعها وحالتها الحاليين. تُحتسب التكلفة باستخدام طريقة المتوسط المرجح للتكلفة.

يمثل صافي القيمة القابلة للتحقيق سعر البيع المقرر للمخزونات ناقصاً منه جميع التكاليف المقدرة للإنجاز والتكاليف اللاحمة لإجراء البيع

المخصصات



يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام حالي (قانوني أو استدالي) نتيجة لحدث سابق، فمن المحتمل أن يكون هناك تدفق خارجي للموارد التي تتضمن منافع اقتصادية لتسوية الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام.

يُعد المبلغ المسجل بوصفه مخصصا هو التقدير الأفضل للتعويض المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ التقرير، معأخذ المخاطر والشكوك المحيطة بالالتزام بعين الاعتبار. عندما يتم قياس المخصص باستخدام التدفقات النقدية المقيدة لتسوية الخصوم الحالية، فإن القيمة الدفترية هي القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

عندما يتوقع استرداد بعض الاستحقاقات الاقتصادية المطلوبة لتسوية مخصص أو جميعها من طرف خارجي، تُسجل الذمة المدينة باعتبارها أصلًا إذا تأكد فعلًا أنه سيُجرى استلام التعويض ويمكن قياس مبلغ الذمة المدينة قياسًا موثوقًا.

الأصول ذات القيمة المنخفضة

٤.٢.٢. يُعتبر الأصل ذو قيمة منخفضة إذا كانت قيمته أقل من المبلغ المحدد أدناه:

الإضافة جديدة / استبدال (بالريال القطري)	الأصل
5,000	مبني
1,000	الآلات
1,000	أدوات ومعدات
500	مفوروشات / تجهيزات
500	معدات المكتب

٥.٢.٢. يجب تسجيل تكالفة الأصل ذو القيمة المنخفضة كمصاريف في الشهر الذي يتم استلامه فيه.

تكليف الاقتراض

٦.٢.٢. تشمل تكاليف الاقتراض الفوائد وغيرها من التكاليف التي تتهددها الشركة عند اقتراض الأموال. إذا كانت تكاليف الاقتراض مرتبطة بشكل مباشر بشراء أو بناء أو إنتاج أصل مؤهل، فيجب تضمينها ضمن تكالفة ذلك الأصل. يتم الاعتراف بتكليف الاقتراض الآخرى كمصاريف.

٧.٢.٢. يتعين على قسم المالية تحديد مقدار تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة من خلال حساب تكاليف الاقتراض الفعلية التي تم تكبدها خلال الفترة، يطرح منه أي دخل استثماري ناتج عن الاستثمار المؤقت لتلك القروض.

٨.٢.٢. يتعين على قسم المالية تحديد مقدار تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة من خلال تطبيق معدل الرسملة على المصارييف المتعلقة بالأصل. يجب أن يكون معدل الرسملة هو المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض المرتبطة بقروض الشركة المستحقة خلال الفترة، باستثناء القروض التي تم اقتراضها خصيصاً للحصول على أصول مؤهلة، بما في ذلك التسهيلات التشغيلية والأخرى.

٩.٢.٢. يجب ألا يتجاوز مقدار تكاليف الاقتراض التي يقوم قسم المالية برسملتها خلال فترة معينة إجمالي تكاليف الاقتراض التي تكبدها الشركة خلال تلك الفترة.

١٠.٢.٢. يقوم قسم المالية بتعليق عملية رسملة تكاليف الاقتراض خلال الفترات التي يتم فيها إيقاف تطوير الأصل المؤهل بشكل مؤقت أو لفترات طويلة.

النفقات اللاحقة

- ١١.٢.٢. يجب إدراج النفقات اللاحقة باصل ثابت في القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها كأصل منفصل إذا:
- كان من المتوقع أن تعود الفوائد الاقتصادية المستقبلية للمجموعة.
 - كانت هذه النفقات تستوفي معايير الاعتراف بالأصول الثابتة كما هو مذكور في القسم الخاص بمعايير الاعتراف.

- ١٢.٢.٢. تشمل النفقات اللاحقة ما يلي:
- الإضافات: التكاليف الناتجة عن توسيع أو تمديد أو تطوير أصل قائم.



- التحسينات: التكاليف التي المتکدة على تحسين حالة الأصل الثابت بحيث يصبح في حالة أفضل من حالته الحالية. يمكن أن تتضمن هذه التعديلات الهيكلية واستبدال أجزاء ذات جودة منخفضة بأخرى ذات جودة أعلى.
 - الاستبدالات: التكاليف المتعلقة باستبدال وحدة كاملة أو جزء من أصل ثابت قائم بوحدة أو جزء يتمتع بقدرات أداء مماثلة.
- ٢،٢،٢. يجب تسجيل جميع النفقات اللاحقة الأخرى كمصروف في بيان الدخل الشامل خلال الفترة المالية المعنية.

○ الخدمات اليومية

يتم ادراج تكاليف الصيانة اليومية والإصلاحات الخاصة بالأصول الثابتة كمصروف في بيان الدخل الشامل عند تكبدها. وتتضمن هذه التكاليف أساساً تكاليف العمالة والمواد الاستهلاكية، وقد تشمل تكاليف الأجزاء الصغيرة. تُصنف هذه النفقات عادةً على أنها "تكاليف إصلاح وصيانة" للأصول الثابتة.

○ تكلفة الاستبدال

قد تتطلب بعض أجزاء الآلات والمعدات استبدالها بانتظام. كما يمكن أن يتم شراء أصول ثابتة لإجراء استبدال أقل تكراراً، مثل استبدال الجرمان الداخلية لمبني، أو استبدال غير متكرر لأحد الأجزاء. في هذه الحالات، يجب على الشركة أن تعرف في القيمة الدفترية للأصل الثابت بتكلفة استبدال الجزء المعنى عند تكبده هذه التكلفة، بشرط استيفاء معايير الاعتراف. يجب أيضاً إلغاء الاعتراف بالأجزاء التي يتم استبدالها وفقاً لمعايير إلغاء الاعتراف.

○ عمليات التفتيش الرئيسية

- يشمل فحص الأصول الثابتة لمتابعة التشغيل والتتأكد من عدم وجود عيوب، بغض النظر عن استبدال أجزاء من الأصل. عند إجراء كل عملية فحص رئيسية، يتم الاعتراف بتكلفتها في القيمة الدفترية للأصل الثابت كاستبدال إذا تم استيفاء معايير الاعتراف.
- يتم إلغاء الاعتراف بـ أي جزء متبقي من تكلفة الشخص السابق (خلاف الأجزاء المادية) في القيمة الدفترية. يحدث ذلك بغض النظر عما إذا كانت تكلفة الشخص السابق قد تم تحديدها في المعلمة التي تم فيها شراء أو بناء الأصل. إذا لزم الأمر، يمكن استخدام التكلفة المقدرة لفحص مشابه مستقبلاً كدليل على تكلفة مكون الفحص الحالي عند شراء أو بناء الأصل.

بدء طلب الشراء

- ٤،٢،٢،١. يتم شراء الأصول الثابتة إما من خلال الشراء المباشر أو عبر مشاريع النفقات الرأسمالية.
- ٥،٢،٢. يجب أن تتم جميع عمليات شراء الأصول الثابتة وفقاً للميزانية المعتمدة للمجموعة. أي استثناء لشراء الأصول الثابتة يتتجاوز الحد المخصص في الميزانية يجب أن يتم بموافقة مناسبة وفقاً لتفويض السلطات.
- ٦،٢،٢. تبدأ عملية شراء الأصول الثابتة من قبل موظفي الوحدة التجارية في نظام المعلومات، ويتم تقديمها إلى قسم المالية للتحقق من توفر الميزانية ومعالجة الطلب. يجب مراجعة واعتماد نماذج مشاريع النفقات الرأسمالية من قبل رئيس وحدة طلب الشراء.

التحقق من طلب الشراء

- ٧،٢،٢. يتولى قسم المالية التحقق من جميع نماذج مشاريع النفقات الرأسمالية مقارنة بسجل الأصول الثابتة للتتأكد من أن الأصل المطلوب يستوفي معايير الاعتراف وفقاً للسياسة. تقع على عاتق رئيس القسم مسؤولية مراجعة طلبات الأصول وتبرير الحاجة إلى الشراء.
- ٨،٢،٢. يقوم قسم المالية بإجراء تحليل التكلفة والفائدة دراسة الجدوى، موصياً بما إذا كان يجب استخدام الأصل غير المستخدم ومن ثم تحويل الأصل من المصدر إلى الموقع المقصود. يجب مشاركة التحليل المفصل دراسة الجدوى مع المعلومات التالية مع المدير المالي للمراجعة النهائية:

- تكلفة التحويل
- حالة الأصل
- مدى أهمية الحاجة للأصل
- استخدام الأصل (من قبل المصدر)
- حالة الاستهلاك (إذا كان الأصل قد استهلك بالكامل)

مراقبة طلبات الأصول الثابتة

- ٩،٢،٢. يقوم قسم المالية بمراقبة الطلبات المتكررة من خلال التتحقق من سجل الأصول الثابتة وأوامر الموظفين المعنيين.



٢،٢،٢٠. يجب التتحقق في أي طلبات متكررة للأصول الثابتة والإبلاغ عنها على الفور إلى مسؤول المالية لاتخاذ الإجراءات المناسبة. قد تكون أسباب الطلبات المتكررة الجودة السيئة للأصل، السرقة، التلف، خطأ في تقدير العمر الافتراضي، سوء استخدام الموظف، إلخ.

٢،٢،٢١. يجب الإبلاغ عن الطلبات المشكوك فيها إلى المدير المالي، ويجب على المدير المالي التنسيق مع قسم المشتريات والموظف المعين المسؤول عن اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

الموافقة على طلب الشراء

٢،٢،٢٢. مراجعة واعتماد طلبات شراء الأصول هي مسؤولية قسم المالية.

٢،٢،٢٣. يجب أن يتم اعتماد طلب الشراء مع الملاحظات والتعليقات وفقاً لتقويض السلطات.

٤،٢،٢. بالنسبة لطلبات الأصول التي تتجاوز الميزانية، يجب على المدير المالي مناقشة الأمر مع رئيس الوحدة المعنية والحصول على موافقة إضافية وفقاً لتفويض السلطات.

٥،٢،٢٥. بناءً على التحقق من الطلب، يمكن متابعة الطلب من خلال شراء الأصل الجديد أو عملية تحويل الأصول الثابتة. يجب أن يتوافق تحويل الأصول مع سياسات وإجراءات تحويل الممتلكات والآلات والمعدات.

تسمية الأصول الثابتة / وضع العلامات

٦،٢،٢٦. لأغراض التعريف وتسهيل تتبع الأصول، يتعين على قسم المالية التأكد من أن كل أصل يتم تمييزه برقم فريد يتم إنشاؤه بواسطة نظام المحاسبة.

٧،٢،٢٧. يتم تعريف تسلسلات ترقيم الأصول في نظام المعلومات، مما يضمن أن يتم تلقائياً تخصيص رقم فريد لكل أصل ثابت (ضمن الفئة المناسبة) ويعن تكرار ترقيم الأصول.

٨،٢،٢٨. يتم تسجيل الأرقام التسلسلية للأصول كحقول إلزامية لضمان عدم وجود أكثر من رقم أصل واحد لنفس الأصل في سجل الأصول في نظام المعلومات.

٩،٢،٢٩. تقع مسؤولية قسم المالية في طباعة بطاقات الأصول ذات الأرقام التسلسلية وإرفاقها بالأصول لأغراض تتبع الأصول والتحقق منها في المستقبل.

١٠،٢،٣٠. يقوم قسم المالية بالتنسيق مع إدارة المستخدم / الأمانة بوضع العلامات على الأصول. إذا كان هناك أصول متعددة تتعلق بنفس بند السطر، فيتم إصدار بطاقات متعددة تحمل أرقاماً تسلسلية مضافة بعد رمز بند السطر في سجل الأصول، على سبيل المثال 1/XXXXX : 2/XXXXX ، إلخ.

١١،٢،٣١. يجب أن يكون لجميع الأصول ذات الأرقام التسلسلية أمين رئيسي محدد يتم تسجيله في سجل الأصول الثابتة حيثما ينطبق ذلك.



٣. إضافة الأصول الثابتة عبر النفقات الرأسمالية

١،٣. إطار العمل والهدف

١،١،٣. وضع ضوابط مناسبة وضمان التوحيد في إضافة الأصول الثابتة عبر النفقات الرأسمالية

١،٢،٣. ضمان أن تتم إضافة الأصول الثابتة بطريقة معتمدة ومسجلة بشكل مناسب وفي الوقت المناسب.

٢،٣. السياسة التشغيلية

٢،٢،١. يتم تسجيل النفقات الرأسمالية بتكاليفها ويشمل الممتلكات والألات والمعدات التي يتم تطويرها لاستخدامها في المستقبل. عند التشغيل، يتم تحويل النفقات الرأسمالية إلى الفئة المناسبة من الأصول ويتم استهلاكها وفقاً لسياسة الشركة.

٢،٢،٢. يقوم قسم المالية بتشغيل وظيفة التسوية في نظام المعلومات لتحويل الأصول من الأصول تحت الحراسة إلى الممتلكات والألات والمعدات. لا يسمح نظام المعلومات بتشغيل أمر تسوية قبل تسوية المدفوعات المقدمة.

٢،٢،٣. يجب بدء أي مشروع رأساني تتجاوز تكلفته ١ مليون ريال قطري فقط بعد مراجعة الجدوى، بما في ذلك الجدوى المالية إذا لزم الأمر. عادة لا تكون هذه الجدوى مطلوبة في حالة استبدال أصل موجود. يجب أن تشمل الجدوى المالية حساب فترة الاسترداد والعائد الداخلي على الاستثمار وصافي القيمة الحالية وتكون مدرومة ببيانات مالية تقدرية مفصلة.

٢،٢،٤. بالنسبة للأصول قيد الإنشاء أو التثبيت، سيكون تاريخ الرسملة هو تاريخ اكتتمالها وجاهزيتها للاستخدام.

٢،٢،٥. يتم تعين جميع النفقات الرأسمالية ومرافقتها من خلال رقم الطلب الداخلي الذي يتم إنشاؤه في النظام. بالنسبة لأوامر الشراء (المواد / الخدمات) التي يتم إصدارها مقابل رقم الطلب الداخلي، سيتم تخصيص التكاليف تلقائياً إلى الطلبات الداخلية ذات الصلة.

٢،٢،٦. يقوم قسم المالية بمراجعة حساب النفقات الرأسمالية على أساس شهري ويقوم برسملة الأصول بناء على أوامر الشراء والإيصالات. علاوة على ذلك، يضمن قسم المالية إغلاق جميع الطلبات الداخلية ومرافقتها التكاليف ذات الصلة وتحديثها قبل رسملة الأصل.

٢،٢،٧. عندما تكون الأصول جاهزة للاستخدام، يجب على الوحدة المعنية / قسم إدارة المشاريع إكمال الأصول حيث يتم إرسال النموذج، بما في ذلك نسخة من أوامر الشراء وإيصالات البضائع والفاتير وتقرير ملخص المشروع ونموذج إكمال النفقات الرأسمالية / إكمال المشروع / نموذج تسليم المشروع، إلى قسم المالية للمراجعة.

٢،٢،٨. يكون قسم المالية مسؤولاً عن الحصول على الموافقات من مدير المشروع والمدير المالي.



٤. تحويل الأصول الثابتة

١،٤. إطار العمل والهدف

١،١،٤. تحديد الضوابط والإرشادات لتحويل الأصول الثابتة بين الوحدات المختلفة، الكيانات والمواقع التابعة للمجموعة.

٢،٤. السياسة التشغيلية

١،٢،٤. يحدث تغيير في ملكية الأصول عندما يتم:

- تحويل الأصول إلى موقع مكتبي آخر في الشركة، مبني، طابق، وحدة عمل أو كيان تجاري؛
- تحويل الأصول إلى مستخدم رئيسي آخر، حتى وإن بقي الموقع وأو الوحدة كما هي.

٢،٢،٤. يتم تحويل جميع التكاليف المرتبطة بالتحويل كمصاريف، ويجب ألا تتجاوز هذه التكاليف ما يلي:

- القيمة الدفترية للأصل في تاريخ التحويل؛ أو
- تكلفة شراء أصل جديد مماثل.

٣،٢،٤. اعتبارا من تاريخ التحويل، يجب تحويل الاستهلاك للأصل المحول إلى وحدة العمل / الكيان التجاري الذي تم تحويل الأصل إليه.

٤،٢،٤. يجب حساب تحويل الأصول الثابتة التي تم شراوها من قبل الشركة بعد تأسيسها إلى كيانات أخرى كعملية تحويل بين الشركات، (يجب إضافة تكلفة الأصل وخصم الاستهلاك المتراكم، وخصم الحسابات بين الشركات ذات الصلة).

٥،٢،٤. يجب إجراء تحويل الأصول الثابتة عبر نموذج تحويل الأصول اعتمد من الوحدة المصدرة والوحدة المستلمة. يجب أن يتضمن النموذج التفاصيل التالية:

- الاستهلاك المسجل للأصل حتى تاريخه؛
- القيمة الدفترية؛
- رمز الأصل؛
- القسم المصدر؛
- القسم المستلم.

٦،٢،٤. يجب تحويل الأصول الثابتة من موقع إلى آخر فقط بعد الحصول على موافقة من الأفراد المفوضين وفقاً لسياسة التقويض.

٧،٢،٤. تقع على عاتق قسم المالية مسؤولية التأكد من تحديث سجل الأصول الثابتة بالموقع ومركز التكلفة عند حدوث عمليات التحويل.

٨،٢،٤. بعد التحويل، يجب على قسم المالية إشعار الوحدات المصدر بتفاصيل الأصل، الموقع السابق / المحدث، وتفاصيل مركز التكلفة من النظام، وما إلى ذلك.



٥. استبعاد الأصول الثابتة

٥.١. إطار العمل والغرض

- ١.٥.١. التأكيد من أن عملية استبعاد الأصول تتم بموافقة وتصديق وفقاً للسياسات المحددة.
- ١.٥.٢. التأكيد من تسجيل بيع / استبعاد أو إنهاء الأصول الثابتة بشكل صحيح وبدقة وفي الوقت المناسب في سجل الأصول الثابتة.

٥.٢. السياسة التشغيلية

- ١.٢.٥. يجب النظر في استبعاد الأصول الثابتة (أي البيع / الشطب أو التخلّي عنها) عندما تصبح قديمة، غير اقتصادية / غير منتجة، أو غير صالحة للاستخدام.

٢.٢.٥. يمكن تصنيف الأصول الثابتة التي تحتاج إلى الاستبعاد / الشطب بشكل عام إلى ما يلي:

- الآلات والمعدات والسيارات التي أصبحت قديمة وأصبح الاحتفاظ بها غير اقتصادي وبالتالي تم استبعادها من الاستخدام النشط.
- الآلات والمعدات والسيارات التي أصبحت غير قابلة للخدمة أو لا يمكن إصلاحها.
- المفروشات والتجهيزات غير القابلة للاستخدام.
- الفانض وكذلك قطع الغيار والآلات والمعدات غير الضرورية وغير الصالحة للصيانة.
- العقارات غير المخولة التي لم تعد مطلوبة للاستخدام.
- أجهزة تكونوا جهاز المعلومات التي أصبحت قديمة.
- أي أصول ثابتة أخرى مسجلة في سجل الأصول الثابتة والتي أصبحت قديمة وأصبح الاحتفاظ بها غير اقتصادي وبالتالي تم إيقافها من الاستخدام النشط.

٣.٢.٥. يجب أن تكون جميع طلبات الاستبعاد / الشطب مصحوبة بنموذج شطب واستبعاد مكتمل وحالة عمل تقتصر ما يلي:

- مبرر الاستبعاد - قرار البيع أو الكتابة
- التكلفة الإضافية التي يجب تحملها لإزالة الأصل فعلياً
- البائعين للعرض
- المدة الزمنية لإزالة الأصل

٤.٢.٥. يجب أن تتم جميع عمليات الاستبعاد من خلال دعوة العروض استناداً إلى السعر الأكثر تنافسية.

٥.٢.٥. يجب تقديم الوثائق التالية لقسم المالية لمعالجة وتسجيل استبعاد الأصول الثابتة:

- نموذج الشطب والاستبعاد؛
- تقرير الشخص؛ و
- التقرير النهائي.

٦.٢.٥. يجب إنشاء لجنة تحديد وإدارة العناصر المخصصة للاستبعاد والتي تهدف بشكل أساسي إلى:

- ضمان أن جميع الأصول الثابتة التي تخضع للاستبعاد قد تم تحديدها ووضع علامات عليها وتجميعها ومعالجتها بشكل صحيح من أجل استبعادها.
- تحديد أعلى قيمة يمكن استردادها من العناصر المتاحة للاستبعاد.
- الموافقة على قائمة الأصول، المعدة بشكل صحيح من قبل رئيس الوحدة، للاستبعاد.
- الحصول على الموافقة وفقاً لسياسة التفويض

٧.٢.٥. يجب أن تتكون لجنة تحديد وإدارة العناصر المخصصة للاستبعاد على الأقل من الأعضاء التاليين:

- مدير إدارة المشاريع أو الصيانة.
- المدير التنفيذي للعمليات.
- مدير المشتريات.
- المدير المالي



علاوة على ذلك، يجب أن يكون العضو التالي جزءاً من اللجنة عندما يتم استبعاد الأصول التالية:

- أصول تكنولوجيا المعلومات: مدير تكنولوجيا المعلومات.
- أصول التصنيع: المدير العام للتصنيع.

٥.٢.٨. يجب على لجنة تحديد وإدارة العناصر المخصصة للاستبعاد أن تجتمع، كحد أدنى، مرتين كل سنة ميلادية، ويفضل في شهرى أبريل وأكتوبر، لتنفيذ المهام الموكلة إليها بموجب هذه السياسة. في حالات الطوارئ أو الاستبعاد العاجل من الأصول غير الملموسة، يجب على لجنة تحديد وإدارة العناصر المخصصة للاستبعاد، مناقشة المسألة وحلها.

٥.٢.٩. يتعين على الإدارة التأكيد من عدم وجود استخدام اقتصادي بديل لأي أصول غير ملموسة قابلة للاستبعاد.

٥.٢.١٠. يجب بدء استبعاد الأصول الثابتة باقصى سرعة وفقاً للسياسة والإرشادات المذكورة أدناه.

٥.٢.١١. لا يجوز استبعاد الأصول الثابتة دون الحصول على الموافقة المسبقة من لجنة تحديد وإدارة العناصر المخصصة للاستبعاد والإدارة وفقاً لسياسة تقويض السلطة.

٥.٢.١٢. تتطلب الأصول التي تم شطبها والتي تعتبر خردة أو نفايات أو غير قابلة للاستخدام تحت ملكية ومسؤولية الشركة. وبالتالي، يقع على عاتق جميع الموظفين ضمان استبعاد الخردة أو النفايات الناتجة عن العمليات وفقاً للإجراءات المناسبة بناء على نوع الأصل.

٥.٢.١٣. يجب اتباع الإجراءات الصارمة الموضحة في هذه السياسة. يُحظر إزالة أو جمع الأصول المشطوبة من قبل أي شخص أو مجموعة من حاويات القمامنة، أو حاويات إعادة التدوير، أو ساحات الخردة، أو المستودعات، أو مواقع العمل، أو أي موقع آخر يحتوي على مثل هذه المواد.

٥.٢.١٤. يجب على الفور الإبلاغ عن أي سرقة أو فقدان أو اختفاء لأي ممتلكات إلى إدارة الشركة.

٥.٢.١٥. قد يؤدي عدم الالتزام بهذه السياسة إلى اتخاذ إجراءات تأديبية، تصل إلى حد الفصل من العمل.

الأصول الثابتة في حالة الاستبعاد

٥.٢.١٦. يجب على لجنة تحديد وإدارة العناصر المخصصة للاستبعاد مراجعة جميع الأصول الثابتة في سجل الأصول الثابتة وتحديد الفئات التالية من الأصول:

- الأصول الثابتة التي انتهت مدة حياتها الاقتصادية.
- الأصول التي تعرضت للتلف المادي والتي لا يمكن إصلاحها اقتصادياً.
- الأصول التكنولوجية التي أصبحت قديمة.
- الأصول غير القابلة للخدمة.
- مكونات الأصول التي لها عمر متبقى، ولكن ليس لها تطبيقات مستقبلية.
- المكونات الرئيسية للأصول التي ليس لها قيمة متبقية.

٥.٢.١٧. بعد التحقق الفعلي من الأصول من قبل رئيس وحدات الأعمال، يجب على لجنة تحديد وإدارة العناصر المخصصة للاستبعاد تحديد الغرض من الشطب / الاستبعاد من الأصول الثابتة التي تم تحديدها في نموذج "الملحق أ: الأصول الرأسمالية في حالة الاستبعاد".

شطب العناصر البديلة مثل الأدوات المستخدمة / الخردة، المعدات الصغيرة

٥.٢.١٨. يجب على لجنة تحديد وإدارة العناصر المخصصة للاستبعاد مراجعة الأصول الثابتة التي تم استبدالها بأصول جديدة أو الأجزاء من الأصول التي تم استبدالها بأجزاء جديدة.

٥.٢.١٩. يتعين على رئيس الوحدة المعنية حيث تم استبدال الأصول تقديم المبررات للاستبدال في نموذج الشطب والاستبعاد.

شطب العناصر القديمة وغير المستخدمة المعنون بها كخردة

٥.٢.٢٠. المواد الخردة هي النفايات أو المنتجات الثانوية الناتجة عن أنشطة التركيب، أو البناء، أو الإصلاح، أو التجديد، أو التصنيع. تعتبر المعادن مثل النحاس والبرونز والفولاذ المقاوم للصدأ والآلمنيوم والحديد من المواد الخردة. تشمل المواد الخردة، ولكن لا تقتصر على، ما يلي:

- المحركات الكهربائية؛



- تجهيزات السباكة؛
- المعدات الكهربائية والأدوات والأجزاء؛
- التجهيزات المعدنية الخزفية؛ و
- الأخشاب والبلاستيك.

٥.٢١. عادةً ما لا يمكن استخدام المواد الخردة لأداء الغرض الأصلي (الملاعمة للاستخدام)، ومع ذلك، لا يزال لها قيمة إذا تم استبعادها بشكل صحيح وفقاً للموزن.

٥.٢٢. تتحمل لجنة تحديد وإدارة العناصر المخصصة للاستبعاد مسؤولية إعداد قائمة دورية بعناصر الأصول الثابتة القديمة وغير المستخدمة التي لا يوجد لها استخدام آخر في الشركة.

٥.٢٣. يجب تقييم العرض من قبل لجنة تحديد وإدارة العناصر المخصصة للاستبعاد رسمياً / تقنياً من قبل خبير معتمد، وفي النهاية، الحصول على الموافقة الرسمية من إدارة الشركة.

٥.٢٤. يجب على لجنة تحديد وإدارة العناصر المخصصة للاستبعاد إرسال قائمة العناصر إلى إدارة الشركة للمراجعة والموافقة، ثم إلى مجلس الإدارة للحصول على الموافقة النهائية وفقاً لسياسة تفویض السلطة.

التبرع بالأصول

٥.٢٥. تمتلك إدارة الشركة ومجلس الإدارة السلطة الوحيدة وفقاً لسياسة تفویض السلطة للموافقة على التبرع بالأصول.

٥.٢٦. يجب أن يكون التبرع بالأصول فقط لكيانات القانونية غير الربحية التي تم تسجيلها رسمياً لدى السلطات المختصة وتخضع لقانون التبرعات.

٥.٢٧. يحظر التبرع للأفراد الطبيعيين.

٥.٢٨. تتحمل لجنة تحديد وإدارة العناصر المخصصة للاستبعاد مسؤولية توصية التبرعات بالأصول إلى إدارة الشركة ومجلس الإدارة.

٥.٢٩. يكون المدير المالي مسؤولاً عن التحقق من المعاملة المالية للتبرع والموافقة على المتطلبات قبل التقديم النهائي لإدارة الشركة ومجلس الإدارة.

٥.٣٠. يجب تسجيل جميع التبرعات بدقة ووضوح في نظام أقسام المؤسسة.

٥.٣١. يجب على لجنة تحديد وإدارة العناصر المخصصة للاستبعاد التأكيد من أن جميع التبرعات في حالة جيدة لتجنب أي مخاطر أو تأثير سلبي على سمعة الشركة.

إلغاء الاعتراف بالأصول الثابتة

٥.٣٢. يجب إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للأصول الثابتة:

- عند استبعادها؛ أو
- عندما لا يتوقع الحصول على فوائد اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو استبعادها. يحدث شطب الأصل عندما يتم إزالته نهائياً من الخدمة، أو تحويله بشكل دائم، أو تبادله مع أصول أخرى، أو التبرع به، أو استبعاده، أو تحطيمه، أو فقدانه، أو سرقته، إلخ.

٥.٣٣. يتم شطب التكلفة والاستهلاك المتراكم من سجل الأصول الثابتة عندما يتم إلغاء الاعتراف بالأصول.

٥.٣٤. يجب تضمين الربح أو الخسارة الناتجة عن إلغاء الاعتراف بالأصل الثابت في بيان الدخل الشامل عند إلغاء الاعتراف بالعنصر. لا يجب تصنيف هذه الأرباح كإيرادات.

٥.٣٥. يتم تحديد الربح أو الخسارة على أساس الفرق بين صافي العائد من البيع والقيمة الدفترية للأصل الذي تم إلغاء الاعتراف به.

٥.٣٦. إذا كان يجب تضمين تكلفة استبدال جزء من العنصر في القيمة الدفترية للأصول الثابتة، فإن القيمة الدفترية للجزء المستبدل، بغض النظر عما إذا كان الجزء المستبدل قد تم استهلاكه بشكل منفصل، يجب أن يتم إلغاء الاعتراف. إذا كان من غير الممكن تحديد القيمة الدفترية للجزء المستبدل، يمكن استخدام تكلفة الاستبدال كدليل على تكلفة الجزء المستبدل عند شرائه أو بنائه.



٦. الاستهلاك

٦.١ إطار العمل والغرض

٦.١.١. التأكد حساب وتسجيل مصاريف الاستهلاك والإطفاء بدقة وفي الوقت المناسب.

٦.٢ السياسة التشغيلية

٦.٢.١. الاستهلاك هو العملية المحاسبية لتخفيض تكلفة الأصول الثابتة للمصاريف بطريقة منهجية وعقلانية خلال الفترات التي يتوقع أن تستفيد فيها الشركة من استخدام الأصل.

٦.٢.٢. يجب استخدام طريقة القسط الثابت لتخفيض التكلفة التاريخية لكل بند من الأصول الثابتة بشكل متساوي على كل فترة تقرير مالي خلال العمر الافتراضي المقدر للأصل.

٦.٢.٣. يجب حساب الاستهلاك على أساس شهري وتسجيلها على حساب مصاريف الاستهلاك حتى يصل صافي القيمة الدفترية للأصل إلى ريال قطري واحد.

٦.٢.٤. يتم تسجيل الأصول الثابتة بتكلفتها مطروحا منها الاستهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض في القيمة.

٦.٢.٥. يجب ضمان التطبيق السليم لمعدلات الاستهلاك. يبدأ استهلاك الأصل عندما يكون:

- متاخلا للاستخدام؛
- في موقعه وحالة الضرورية لتمكينه من العمل بالطريقة التي تقصدها الإدارة.

٦.٢.٦. يتوقف الاستهلاك للأصل في أقرب تاريخ عندما يتم تصنيفه كأصل مدرج للبيع (أو مدرج في مجموعة تصفيية تم تصنيفها كأصل مدرج للبيع) وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٥: الأصول غير المتداولة المحفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة، أو التي تم إلغاء الاعتراف بها.

٦.٢.٧. لذلك، لا يتوقف الاستهلاك عندما يصبح الأصل غير مستخدم أو يتم استبعاده من الاستخدام النشط إلا إذا كان الأصل قد تم استهلاكه بالكامل.

٦.٢.٨. يقوم قسم المالية بمراجعة تقرير الاستهلاك الناتج عن نظام أقسام المؤسسة للتأكد من اكتماله ودقته وضمان ما يلي:

- تنوافق معدلات الاستهلاك المعينة لكل فئة من الأصول مع سياسات الشركة؛
- تم إجراء الإضافات والاستبعادات الخاصة بالشهر؛ و
- أي معاملات غير عادلة.

٦.٢.٩. الأصول التي لها عمر افتراضي غير محدود (مثل الأرضي) لا يتم استهلاكها.

الأعمار الافتراضية والقيم المتبقية

٦.٢.١٠. يجب على الشركة تحديد العمر الافتراضي للأصل بناء على العوامل التالية:

- الاستخدام المتوقع للأصل؛
- التآكل المادي المتوقع؛
- النظام التقني أو التجاري؛
- القيود القانونية أو المماثلة على استخدام الأصل، مثل تواريخ انتهاء عقود الإيجار.

٦.٢.١١. يجب قياس الأعمار الافتراضية للأصول الثابتة بناء على الأعمار الافتراضية لكل فئة. يعرض الجدول التالي فئات الأصول الثابتة إلى جانب الأعمار الافتراضية:



فترة الأصل	العمر الافتراضي (بالسنوات)
مبني و هيكل	5 - 40
آلات	2 - 25
سيارات	5 - 12
مفروشات و تجهيزات	3 - 5
وديعة توصيل كهرباء	سنة ١٠٠

و طبقاً للسياسة المالية

الصنف	معدل العمر الاستهلاكي (بالسنوات)
المباني وتطوير المباني والإنشاءات الأخرى	25
البنية الأساسية	40
المركبات، الأدوات، الآلات، الأجهزة، وأصول تقنية المعلومات) فيما عدا الات العرض السينمائي (5
الات العرض السينمائي	10
الاثاث	10

٦.٢.١٢. بناء على تقيير الإداره، يجب على قسم المالية إجراء تقييم داخلي لجميع الأصول الثابتة لتحديد ما إذا كان تقدر فترة الاستخدام مناسباً. بعد ذلك، يجب تعيين مستشار خارجي لإجراء تقييم مستقل لفترة الاستخدام لجميع الأصول الثابتة. يجب أن يتم تعيين المستشار الخارجي وفقاً لتقيير الإداره.

٦.٢.١٣. يجب على المستشار الخارجي إصدار تقييم الذي سيكون خاصاً للموافقة وفقاً لتفويض السلطة. عند الموافقة، يجب تعديل فترة الاستخدام في نظام الحساب وفقاً لذلك.

٦.٢.١٤. يجب حساب القيمة المتبقية للأصل الثابت من خلال أخذ السعر الذي سيتحققه الأصل اليوم، في الحالة التي سيكون عليها في نهاية فترة استخدامه (مثل قيمة الخردة).

٦.٢.١٥. يجب مراجعة القيمة المتبقية وفترة استخدام الأصل على الأقل في نهاية كل سنة مالية، وإذا اختلفت التوقعات عن التقديرات السابقة، يجب احتساب التغيير (التغيرات) كتغير في تقيير محاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم ٨ حول السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.



٧. تقييم انخفاض قيمة الأصول

١.٧.١ إطار العمل والغرض

١,١,٧. وضع الضوابط والإرشادات المستخدمة لتحديد الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الأصول الخاصة بالشركة.

١.٧.٢ السياسة التشغيلية

انخفاض قيمة الأصول

١,٢,٧. إذا كانت القيمة الدفترية للأصل تتجاوز المبلغ الذي يمكن استرداده من خلال الاستخدام أو البيع، يتم وصف الأصل بأنه منخفض القيمة ويجب على الشركة الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة

١,٢,٧,٢. خسارة انخفاض القيمة هي المبلغ الذي تتجاوز فيه القيمة الدفترية للأصل أو وحدة انتاج النقد قيمتها المسترددة

١,٢,٢,٣. القيمة الدفترية هي المبلغ الذي يُعرف به للأصل بعد خصم أي استهلاك متراكم (أو إطفاء) وأي خسائر انخفاض قيمة متراكم.

٤,٢,٧. القيمة المسترددة هي الأعلى من:

- القيمة العادلة للأصل، يطرح منه تكاليف البيع: في تحديد القيمة العادلة بعد خصم تكاليف البيع، يجب استخدام نموذج تقدير مناسب.
- قيمة الاستخدام للأصل: قيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من الأصل الثابت، باستخدام معدل خصم يعكس التقييمات السوقية الحالية لقيمة الزمنية، للمال والمخاطر الخاصة بالأصل.

تحديد الأصول منخفضة القيمة

٥,٢,٧. يعتبر الأصل منخفض القيمة عندما تتجاوز قيمته الدفترية قيمته المسترددة.

٦,٢,٧. يجب على قسم المالية، بالتنسيق مع مديري المحاسبة في الأقسام المعنية، تقييم نهاية كل فترة تقارير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن الأصل قد يكون منخفض القيمة. إذا وجد أي مؤشر من هذا القبيل، يجب على قسم المالية تقييم القيمة المسترددة للأصل.

٧,٢,٧. قد تشير المصادر الخارجية التالية إلى أن الأصل منخفض القيمة:

- انخفاض كبير في القيمة السوقية للأصول
- تغيرات كبيرة سلبية في البيئة التكنولوجيا، السوق، البيئة الاقتصادية أو القانونية
- زيادة كبيرة في معدل الخصم للتدفقات النقدية المستقبلية من الأصل
- تقادم الأصل
- تغيرات كبيرة سلبية في الاستخدام المخطط للأصول
- انخفاض في أداء الأصول

٨,٢,٧. قد تشير المصادر الداخلية التالية إلى أن الأصل منخفض القيمة:

- دليل على التقادم أو الضرر المادي
- خطط لإيقاف استخدام الأصل أو استبعاده قبل التاريخ المتوقع للأصلي
- دليل على أن الأصل يؤدي أقل من الاستخدام المتوقع
- تكاليف تشغيلية أعلى بكثير من تلك التي كانت مقدرة في الأصل
- تدفقات نقدية صافية أو أرباح تشغيلية أقل بكثير من المقدرة في الميزانية، إلخ.



الاعتراف وقياس خسارة انخفاض قيمة الأصول

٧.٢.٩. إذا كانت القيمة المسترددة للأصل أقل من قيمته الدفترية، يجب تقليل القيمة الدفترية للأصل إلى قيمته المسترددة. يعتبر هذا الانخفاض بمثابة خسارة انخفاض قيمة الأصول. يجب على قسم المالية الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة على الفور في بيان الدخل.

٧.٢.١٠. يجب مراجعة نتائج حساب خسارة انخفاض القيمة ونتائج الاختبارات والموافقة عليها من قبل مدير المحاسبة - التقارير ومدير الشؤون المالية قبل تسجيلها في دفاتر الحسابات. يمكن لمدير المحاسبة - التقارير ومدير الشؤون المالية تعديل أو إعادة حساب الخسارة لقسم المالية لمراجعة الحسابات

٧.٢.١١. يجب على الشركة الاعتراف بالالتزام إذا كان هناك مصاريف مرتبطة بازالة الأصول من دفاتر الشركة ومكاتبها / مبانيها. قد تكون تكلفة إزالة الأصول ذات قيمة كبيرة بالنسبة للأصول المصنوع.

٧.٢.١٢. بعد الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة، يجب تعديل مصاريف الاستهلاك (أو الإطفاء) للأصل في الفترات المستقبلية لتخصيص القيمة الدفترية المعدلة للأصل، يطرح منه قيمة المتبقية (إن وجد)، بشكل منهجي على مدى فترة استخدامه المتبقية.

٦.٢.١٣. يجب على الشركة الإفصاح عما يلي لكل خسارة انخفاض قيمة مادية تم الاعتراف بها أو عكسها خلال الفترة لأصل فردي، بما في ذلك الشهرة، أو وحدة انتاج النفق:

- الأحداث والظروف التي أدت إلى الاعتراف أو عكس خسارة انخفاض قيمة الأصول
- مبلغ خسارة انخفاض القيمة المعترض بها
- طبيعة الأصل
- القطاع القابل للإبلاغ الذي ينتهي إليه الأصل

٤.٧.٢. يجب الاعتراف بعكس خسارة انخفاض القيمة كربح في الربح أو الخسارة. لا يمكن عكس خسارة انخفاض القيمة على الشهرة

٥.٧.٢. خلال عكس خسارة انخفاض القيمة، يجب ألا تتجاوز الزيادة في القيمة الدفترية للأصل القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها في حالة عدم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة للأصل في السنوات السابقة .



٨. التحقق المادي

٨.١ إطار العمل والغرض

٨.١.١. الهدف من هذه العملية هو ضمان التتحقق المادي ومن وجود حالة الأصول من أجل الحفاظ على بيانات صحيحة في سجل الأصول الثابتة.

٨.٢ السياسة التشغيلية

٨.٢.١. يكون الوصي على الأصل مسؤولاً عن الحفظ الآمن للأصل. يجب على وحدة الأعمال المسئولة تسهيل عملية التتحقق لقسم المالية كل سنتين لضمان تنفيذ عملية التتحقق بفعالية. وأى تفاوت يتم اكتشافه خلال التتحقق المادي يجب أن يتم توضيحه من قبل الوصي على الأصل.

٨.٢.٢. يجب على قسم المالية تحديد سجل العد الذي يشمل (ولكن لا يقتصر على):

- طبيعة العد؛
- التاريخ (من - إلى)؛
- الموقع؛
- الفئات؛
- أمناء الأصول؛ و
- حالة الأصول

٨.٢.٣. كقاعدة عامة، يجب إجراء عمليات العد الدوري لضمان تغطية جميع الأصول للتحقق المادي مرة واحدة على الأقل كل سنتين .

٨.٢.٤. يجب أن يبدأ قسم المالية العملية بطباعة سجل الأصول الثابتة والإشراف على عملية العد المادي / التتحقق من العنوان كما يقوم بها أمناء الأصول ومقارنتها بسجل الأصول الثابتة. وبالنظر إلى القائمة الواسعة من الأصول، يمكن الاستعانة بمستشار خارجي للتحقق المادي من الأصول حسب تقدير المدير المالي.

يمكن أن تنشأ التناقضات في العد المادي بسبب:

- عدم تسجيل عمليات تحويل الأصول بشكل مناسب؛
- الأصول المفقودة / الموضوعة في مكان غير صحيح؛
- عدم تسجيل الأصول الثالثة / المستبورة بشكل مناسب؛
- تفاوت في الوصف (تسجيل نموذج أو نوع غير صحيح في سجل الأصول الثابتة) .

٨.٢.٥. يجب على قسم المالية مطابقة نتائج التتحقق المادي مع سجل الأصول الثابتة في النظام .

٨.٢.٦. يجب على قسم المالية تدوين التناقضات في ورقة التتحقق المادي والحصول على تأكيد من ممثلي وحدة الأعمال.

تحليل التناقض

٨.٢.٧. سيكون قسم المالية مسؤولاً عن التحقيق في التناقضات بين العد المادي وسجل الأصول الثابتة، إن وجدت.

٨.٢.٨. يجب على قسم المالية تنفيذ الإجراءات المناسبة بالتنسيق مع المدير المالي.

٨.٢.٩. يجب الإبلاغ عن النقص الموجود خلال التتحقق المادي والحصول على الموافقات اللازمة حسب تفويض السلطة لشطب الأصل. يجب التتحقق من التناقضات الإيجابية وتاكيدتها لضمان تسجيل الأصول بدقة.

الموافقة على العد المادي للأصول الثابتة

٨.٢.١٠. يجب على قسم المالية تقديم ملخص للتحقيق في التناقضات إلى المدير المالي للمراجعة والتعليقات.

٨.٢.١١. بمجرد مراجعة واعتماد النتائج من قبل المدير المالي، يجب أن تتم الموافقة على نتيجة العد المادي من قبل المدير المالي بناء على مقدار التعديلات إذا كانت ضرورية. يمكن للمدير المالي مراجعة أو إعادة ادخال التعديلات إلى قسم المالية لمزيد من المراجعة.

٨.٢.١٢. يجب الحصول على تبرير من مالكي المناطق المعنية لأى تناقضات. ستكون هذه التناقضات جزءاً من التقرير الذي أعده قسم المالية / المستشار والذي سيقوم براجعته مدير المحاسبة - التقارير، والمدير المالي. يجب أن يوافق المدير التنفيذي على التعديل إذا لزم الأمر.

٨.٢.١٣. يجب على قسم المالية تسجيل التعديل بعد الحصول على موافقة المدير المالي ووفقاً لتفويض السلطة للمجموعة.

